Deutsches Institut für Entwicklungspolitik
German Development Institute
d·i·e

Briefing Paper 6/2020

# العقد الاجتماعي: أداة تحليلية للبلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأبعد

## ملخّص

يُعدُّ العقد الاجتماعي مفهوماً أساسياً في أدبيات العلوم الاجتماعية ويركّز على العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويشير إلى "كل الإتفاقات الصريحة أو الضمنية بين كل الفئات المجتمعية والسيادة (أي: الحكومة أو أي ممثل آخر في السلطة)، التي تحدد حقوقهم والتزاماتهم تجاه بعضهم بعضاً" (Loewe & Zintl forthcoming).

يساعد تحليل العقود الاجتماعية على فهم (I) لما تمتاز بعض الفئات المجتمعية على غيرها اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً، و(II) لماذا تثور بعضها وتطالب بعقدٍ اجتماعي جديد، ومن ثَمَ (III) لماذا ينجرّ بلدٌ ما إلى نزاعٍ عنيف. بالإضافة إلى ذلك، يظهر التحليل كيف أن التدخلات الأجنبية والتعاون الدولي قد يؤثران على العلاقات بين الدولة والمجتمع عن طريق تقويتها لمركز الدولة أو فئات مجتمعية بعينها، ويوضّح التحليل أيضاً أن هشاشة الدولة والنزوح والهجرة قد تنشأ من العقود الاجتماعية التي تزداد في إقصائيتها.

على الرغم من ذلك، لم يتم تعريف أو تفعيل مصطلح "العقد الاجتماعي" حتى الآن ما سبب الضرر للبحث العلمي وللتعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف. تشتد الحاجة في البحث العلمي وفي السياسة لهذه المقاربة التحليلية الهيكلية للعلاقات بين الدولة والمجتمع، وبشكل خاص ولكن غير حصري، في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تحدد ورقة الإحاطة هذه الإطار، وتقترح تحليلاً عميقاً لـ (I) نطاق العقود الاجتماعية و(II) محتواها و(III) بعدها الزمني.

بعد استقلالها، قامت حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتأسيس نوعٍ خاصٍ من العقود الاجتماعية مع المواطنين، قائم بشكلٍ أساسي على إعادة توزيع عائدات الموارد الطبيعية ومعونة التنمية وأشكال التحويلات الأخرى، وقامت الحكومات بتوفير الغذاء والطاقة بأسعارٍ مدعمة وتعليم عامٍ مجاني ووظائف حكومية للمواطنين لقاء اعترافٍ ضمني بشرعية الأنظمة السياسية، على الرغم من انعدام المشاركة السياسية. ولكن، ومع النمو السكاني وانخفاض عائدات الدولة، فقدت بعض الحكومات قدرتها على تحقيق التزاماتها، وركزت الإنفاق على الفئات الاجتماعية ذات الأهمية الاستراتيجية، رابطة بذلك توزيع الموارد بشكل متزايد الإذعان السياسي.

تعبر الثورات التي اندلعت في العديد من البلدان العربية في العام 2011 عن استياءٍ عميق من عقودٍ اجتماعية لم تعد توفر أيا من المشاركة السياسية أوالمنافع الاجتماعية الأساسية (لجزء كبير من السكان على الأقل).

بعد الثورات، اتخذت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجهات مختلفة. فبينما قطعت تونس شوطاً في طريقها نحو تنمية أكثر شمولا ومشاركة سياسية، يحاول المغرب والأردن الإبقاء على أجزاء من العقد الاجتماعي السابق موفرين توزيعاً رعوياً أبوياً دون مشاركة حقيقية. أما في العقد الاجتماعي الناشئ في مصر، فلا تَعد الحكومة بأكثر من الأمن الفردي والجماعي، وذلك شريطة الإذعان السياسي الكامل. ووقعت كلٌ من ليبيا واليمن وسوريا في حروب أهلية بلا عقود اجتماعية جديدة على مستوى البلاد في الأفق، وفي العراق، فإن البلد يكافح للوصول إلى عقد اجتماعي منذ 2003. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر الفرار والهجرة على العقود الاجتماعية في البلدان المجاورة كالأردن وتركيا ولبنان.

تعمل كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تصميم أو يوجب عليها تصميم عقود اجتماعية جديدة للتقليل من حالة عدم الاستقرار الحالية ولإتاحة الفرصة لإعادة إعمارٍحقيقي. توضح هذه الورقة وضع مفاهيم إعادة التفاوض بشأن العقود الاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وما تعنيه للتعاون الدولي معهم.

## أهمية العقود الاجتماعية

تتضمن العقود الاجتماعية القواعد الصريحة والضمنية للعلاقات بين الدولة والمجتمع حول حقوق والتزامات كلٍ من الطرفين، مما يجعل المناخ السياسي أكثر قابليةً للتوقع. تعزز هذه القواعد شرعية الحكم، بما في ذلك الشرعية المادية، من خلال منح المجتمع صوتاً في عملية توزيع موارد الدولة وقوتها التنظيمية. وكنتيجة لذلك، تحتاج الأنظمة السياسة قمعاً أقل للبقاء في السلطة.

يساعد تحليل العقود الاجتماعية على فهم

- كيفية تطور العلاقات بين الدولة والمجتمع في الماضي وكيف يمكن أن تتطور في المستقبل
- لماذا تتسم بعض العلاقات بين الدولة والمجتمع بطابع سلمي أو العكس.
- كيفية تحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع
- وكيف يؤثر التدخل الأجنبي (مثلاً مساعدات التنمية) على العلاقات بين الدولة والمجتمع في بلدٍ ما.

يتميز كل عقدٍ اجتماعي بعناصر ثلاثة: (I) نطاقه (الأطراف المتعاقدة وحيّز حكمها أو نفوذها المكاني) و(II) محتواه (المعطيات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة) و(III) وبعده الزمني (البداية والمدّة والنهاية).

## نطاق العقود الاجتماعية

تختلف نطاقات العقود الاجتماعية عن بعضها بجانبين: مَن وأين. من هي الأطراف المتعاقدة والتي قبلت شروط عقدٍ اجتماعي ما؟ وما هو نطاق نفوذهم، بتحديد المناطق التي يسري فيها هذا العقد؟

تشمل العقود الاجتماعية (أ) الدولة و(ب) (فئات) المجتمع. يمكن للعقود الاجتماعية البناء على "المواثيق الاجتماعية" (social covenants)، أي الاتفاقيات الأفقية بين الفئات المجتمعية حول تشكيل الدولة. وفور وجودها، تقوم الدولة بعقد اتفاقيات عامودية صريحة أوضمنية مع الفئات المجتمعية المختلفة التي عادةً ما تتحول إلى عناصر مسيطرة في العقد الاجتماعي.

ولكن هذه التفاهمات قد تتفاوت واضعةً الفئات المجتمعية المختلفة في مواضع قوة مختلفة، مفضلةً بعضها على بعض. وبالتالي تصبح الحكومات في وضع يسمح لها باتباع نهج "فرق تَسد". وفي نفس الوقت طبعاً لا الدولة ولا الفئات المجتمعية هم أطراف متجانسة.

الشكل 1: أطراف وعناصر العقد الاجتماعي

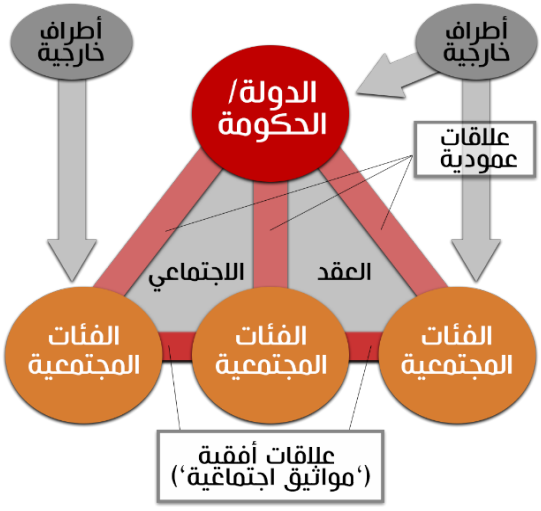


المصدر: Loewe & Zintl (forthcoming)

إن الدولة كطرفٍ متعاقدٍ ليست بالضرورة حكومة رسمية لدولة أو أمّة بالمعنى الفيبيري (ماكس فيبر)، بل يمكن أن تكون أي سلطة تحتكر استعمال القوة في منطقة ما، حتى إن كانت حدودها متحركة. وبهذا المعنى، فإن المنظمات شبه الحكومية كالميليشيات التي تسيطر على منطقةٍ ما (مثلاً: قوات سوريا الديمقراطية التي يهيمن عليها الأكراد والمتواجدة في شمال سوريا أو ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) في العراق وسوريا) و الجماعات القبائلية تستطيع دخول العقود الاجتماعية كـ "أشباه دول" (quasi-states) مع المرؤوسين يقيمون على أراضي سيطرتها. ومن ناحية المجتمع، فإن فئاته الاجتماعية كالعشائر والجماعات القبلية والطبقات الاجتماعية وأصحاب المصالح، بل والمجتمع بعمومه، هم جميعهم أطرافٌ متعاقدة في العقدٍ الاجتماعي. وعلى عكس التفكير المعياري لأسلاف العقود الاجتماعية (فلاسفة السياسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر مثل هوغو غروتيوس وتوماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو) لا حاجة إلا لموافقة بعض الأفراد المقيمين في دولة ما، وليس كلهم على العقد الاجتماعي. أما من وكم عدد هؤلاء المطلوب قبولهم الصريح مسألة تحليلية وتجريبية بحته. لذا تعد الفئات المجتمعية مهمة لتحليل العقود الاجتماعية في حال امتلاكها الموارد للتأثير على معطيات عقدٍ اجتماعي ما. قد تكون تلك الفئات عرقية أو دينية أو طرفاً اقتصادياً (مثلاً: اتحادات النقابات) أو طبقات اجتماعية أو مجموعاتٍ اقليمية.

وبناءً عليه، فإن المساحة الخاصة بعقد اجتماعي معين تتحدد بالمساحة الخاضعة لنفوذ أطرافه المتعاقدة. وعلى الرغم من أن معظم العقود الاجتماعية وطنيةٌ وتنتهي عند حدود بلدانها، إلا إنّ العقود الاجتماعية دون الوطنية والعابرة للوطنية موجودةٌ أيضاً، ونجد أمثلةً على ذلك في "أشباه الدول" (quasi-states) التي أسسها الأكراد في شمالي سوريا، أو حتى مؤخراً الدولة الإسلامية في أجزاءٍ من سوريا والعراق.

## محتوى العقود الاجتماعية

في بعد المحتوى، تختلف العقود الاجتماعية من حيث سؤال 'ماذا'. ما هي المواد التي اتفقت الأطراف المتعاقدة صراحةً أو ضمنياً على تبادلها؟ أو ما هي الحقوق والالتزامات النابعة للعقد؟

يمكن للدولة توفير عنصرٍ أو أكثر من الثلاث "P"s (انظر الشكل 2):

- *protection /الحماية* (والتي قد تشمل الأمن الجمعي من التهديدات الخارجية والأمن الفردي من التهديدات الجسدية كالتهديدات الإرهابية المزعومة أو الحقيقية من جهات فاعلة غير حكومية أو الأعمال الإجرامية أو اعمال حكومية تعسفية. حتى أنها قد تشمل احياناً الأمن القانوني كإنفاذ حقوق الإنسان والحقوق المدنية).
- *provision /توفير* الخدمات الأساسية كالوصول إلى الموارد والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والفرص الاقتصادية).
- *participation/ مشاركة* المجتمع في عملية صنع القرار السياسي علي المستويات المختلفة.

في المقابل، يتم تحفيز الفئات المجتمعية للإعتراف بشرعية حكم الدولة فتدفع الضرائب أو تقدم التزاماتٍ بديلة. وهكذا يستبدل او يكمل هذا الحافز الإذعان من جانب الفئات المجتمعية خوفاً من قمع السلطة.

يقود الفشل في توفير أي أو بعضٍ من هذه المعطيات إلى الاستياء المجتمعي وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذي يعرف "بهشاشة الدولة" (انظر: Grävingholt, Ziaja & Kreibaum 2015). تقصّر الدول الهشة في الوفاء بواحدة أو أكثر من وظائف الدولة الأساسية التالية:

- يفشل البعض فما يتعلق بالحماية (بشكلٍ أساسي، الأمن الجسدي للمواطنين) بسبب نقص في سلطةالدولة (مثلً: السلفادور أو سريلانكا).
- تفشل بعض الدول بشكل اساسي من حيث توفير الخدمات الاقتصادية و السياسية بسبب نقص في استيعاب الدولة مثل : زامبيا أو بوركينا فاسو و لا يوجد مثال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تفشل بعض الدول بشكل اساسى على صعيد المشاركة (وهو ما ينطبق على معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كمصر والمغرب والأردن والمملكة العربية السعودية).
- وتفشل بعض الدول الهشة على جميع الأصعدة. (يندرج عدد متزائد من الدول ضمن هذه الفئة ، وهو ما ينتج عنه نزاع مسلّح أو حربٌ أهلية كما هو الحال في أربع دولٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي ليبيا واليمن والعراق وسوريا.)

يظل لدى الفئات الثلاث الأولى من الدول الهشة عقود اجتماعية كان منقطعاً وبالتالي غير مستقرة. أما البلدان من الفئة الرابعة فإنها تفتقد عقداً اجتماعياً شاملاً ، بينما تنفذ بعض الأطراف اللا حكومية عادة بعضاً من وظائف الدول وبذلك تبني شبه دولة بعقد اجتماعي غير شامل للبلد بأكمله.

## البعد الزمني للعقود الاجتماعية

في بعدها الزمني، تختلف العقود الاجتماعية فيما يتعلق بالتوقيت و المدة : لكم من الوقت تبقى هذه العقود قيد الاحترام ومتى تطلب الأطراف المتعاقدة إعادة التفاوض أو تقرر إلغاء العقد الاجتماعي على أمل الحصول على صفقةٍ أفضل؟ على الرغم من أن وظيفة العقود الاجتماعية الرئيسية كما ذكرنا سابقاً هي تحسين القدرة على التنبؤ بالعلاقات بين الدولة والمجتمع، إلّا أنّ هذه العقود قابلة قد يتم تعديلها و إعادة التفاوض بشأنها من وقتٍ إلى آخر لسبب واحد او عدة من الأسباب التالية: (I) تغيُّر التوزيع النسبي للقوة بين الأطراف المتعاقدة، أو (II) إدراك أحد الأطراف أن الطرف الآخر لا ينفّذ التزاماته كما تم التعاقد عليها، أو (III) أن يجد أحد الأطراف أن العقد الاجتماعي الموجود لا يفي بتطلعاته. يخلق إعادة التفاوض على العقود الفرصة لتحقيق إصلاحاتٍ باريتية (Pareto improvements)، أي الإصلاحات التي تقود إلى أوضاعٍ يكون الكلّ رابحاً فيها، أو على الأقل لا خاسر فيها. إلا أن الوصول إلى

الشكل 2: المعطيات في العقد الاجتماعي

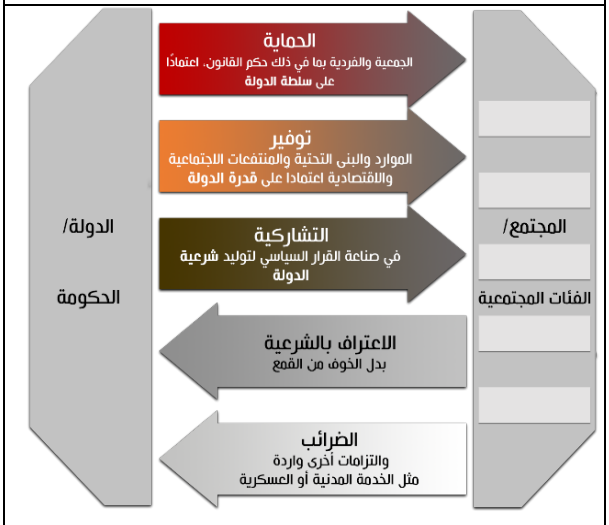


المصدر: Loewe & Zintl (forthcoming)

عقدٍ اجتماعي جديد يعتمد بشدة على التوزيع النسبي للقدرة التنظيمية، كما طُرح في مؤلفات التسوية السياسية (McCandless 2018 ; Khan 2017)

## رحلة البحث عن عقود اجتماعية جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

طورت معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الاستقلال عقودا اجتماعيةً سلطوية-شعبوية متشابهة. أرست جمهوريات المنطقة بشكلٍ خاص، ولكن وبشكل متزايد مَلَكياتها، حكمها على أساس تأمين نوعين من المعطيات وهما توفير الخدمات العامة والحماية. وبذلك اتجهت هذه الجمهوريات والممالك نحو شرعية قائمة على الأداء، حيث قامت بتوفير المنافع الاجتماعية للجزء الأكبر من الشعب (دعم الطاقة و الغذاء والتعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية والسكن الاجتماعي ووظائف القطاع العام وفرص في المشتريات العامة) بهدف تعويض اضعف المشاركة السياسية (هذا غير الانتخابات المزورة والبرلمانات المصادقة روتينيا على القوانين والمؤسسات العملاقة النيو - corporatist). تمكنت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بفضل القمع من توفير مستوى عال نسبياً من الاستقرار والأمن الجسدي (وإن لم يكن القانوني).

اعتمدت هذه العقود الاجتماعية بشكلٍ كبير على الدخل القادم من الموارد الطبيعية وتحويلات الموازنة الأجنبية المدفوعة سياسياً وتحويلات العاملين بالخارج والسياحة وموارد أخرى. ولذلك حين شح هذا الدخل ونمت أعداد السكان قلصت حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نطاق عقودها الاجتماعية، منفقة بشكل متزايد على حلفائها الأكثر أهمية وليس على الفئات المجتمعية المحرومة.

لذا يمكننا النظر إلى انتفاضات الثورات في بلدان المنطقة في عام 2011 وما بعده على أنها احتجاج ضد تآكل العقود الاجتماعية السابقة: منافع اجتماعية منخفضة وجباية ضريبية مرتفعة على الرغم من استمرار اضعف المشاركة السياسية. ومع ذلك لم يتشارك المتظاهرون نفس الاهداف: فدعا بعضهم إلى المزيد من العدالة الاجتماعية والحريّة السياسية، بينما دعا آخرون إلى العودة إلى العقود الاجتماعية الشعبوية القديمة القائمة على الخدمات.

عقب المظاهرات تطورت العقود الاجتماعية في دول المنطقة بشكلٍ متباين. وحدها تونس تقدمت نحو عقدٍ اجتماعي جديد أكثر شمولاً وتشاركية، ولكنها لا تزال تناضل من أجل اتجاه سياسي واضح. حاول كل من المغرب والأردن المحافظة على أكبر قدرٍ ممكن من عقودهما الاجتماعية القديمة من خلال تقديم القليل من المشاركة السياسية هنا أو توفير خدمات هناك. قامت ممالك الخليج بذلك أيضاً مع ميلٍ أكبر نحو القمع. آلت مصر بعد الكثير من الاضطرابات إلى نسخة جديدة من عقدها الاجتماعي القديم أكثر أمنية وإقصاءً. ليس لدى أيٍ من سوريا واليمن وليبيا عقد اجتماعي على المستوى القومي. حيث انهم محاصرون بحرب أهلية عنيفة، مثلهم مثل العراق، مستمرين في حالة من عدم الاستقرارٍ وفي خلل وظيفيٍ مستمر.

إلا أن رحلة البحث عن عقود اجتماعية جديدة أكثر استدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تنته، ولكنها بدأت للتو. لذا وجبت إعادة التفاوض على محتوى\مضمون تلك العقود الاجتماعية، وأحياناً على مجالها، وفي بعض الحالات يجب إعادة اختراعها كلياً. لا توفر معظم حكومات المنطقة أكثر من العنصر الاول (الحماية): استقرار قصير الأجل وعنصر الأمن. وحتى الآن يستمر المواطنون في قبول الوضع لأن الأمن يبدو الآن أكثر إلحاحاً من توفير خدمات أفضل ناهيك عن مزيد من المشاركة السياسية. إلا أن المواطنين قد يطالبون بالمزيد عاجلاً أم آجلاً، وإن تجاهلت الحكومات طلباتهم فعلى الأرجح أن يثوروا مجددا مع احتمال أن تكون العواقب أكثر دموية. لن تقدم الحكومات المشاركة السياسية لمواطنيها أو المسائلة الكاملة لأن ذلك يعرضهم لخسارة السلطة. ولكن قد يمكن تحديد إصلاحاتٍ صغيرة تحسن من رخاء مجموعات كبيرة من المواطنين وتلقى قبولاً لدى الحكومات في نفس الوقت: مثلً استبدال دعم الطاقة الغير فعال بالتحويلات النقدية المباشرة

أو تحسين المسائلة في الإدارة العامة والقضاء من خلال الدفع بالحكومة الالكترونية أو بتعليم عام أكثر عدلاً.

لا شك أن دول المنطقة المتأثرة بالحروب تواجه تحدياً أكبر بسبب عجز حكوماتها عن توفير أبسط بند في عقدها الاجتماعي: الحماية الجسدية في حدها الأدنى. حلّت هنا بحكم الواقع عقوداً دون وطنية (sub-national) محل العقد الاجتماعي الوطني السابق غالباً على أسس عرقية طائفية، ومرةً أخرى في مقابل الخضوع السياسي. أدت هذه "الطوئفة" إلى (أو عززت من) انعدام الثقة بفئات مجتمعية مهمة، ليس فقط ضد فلول حكومة قمعية سابقة وحسب، بل أيضاً ضد بعضها بعضاً. لتخطي هذه الدينامية التلقائية من العنف والقطيعة بين الفئات المجتمعية، المتفاقمة بصعود جماعات كداعش التي خرجت من سياقات مشابهة، لا بدّ لهذه الفئات من بناء مواثيق اجتماعية جديدة "أفقية" فيما بينهم كأساس لعقدٍ اجتماعيٍ جديد (انظر الشكل 1).

## آفاق التعاون الدولي

على المانحون الأجانب يعوا حساسية هذه الأوضاع للتدخلات الخارجية. حتى أكثر النصائح و الدعم الخارجية حسناً في النوايا قد تؤثر سلباً على توزيع القوة بين المجتمع والحكومة، وبالتالي على العقود الاجتماعية القائمة، فأي دعم مالي للحكومات الشريكة مثلاً يميل الى تقويتها، وإن كان على صعيد السمعة على الأقل، وقد يعني ذلك انخفاضاً في استشعارها الضغوط المجتمعية الداعية للإصلاح. لذا يجب أن يكون شعارنا دوما تقوية الجانب المجتمعي من العقد بدلاً من إلحاق الضرر به، خاصةً الفئات المجتمعية الضعيفة في السياق السلطوي، وذلك عن طريق مراقبة كيفية تغيير تدخلٍ ما لمدى شمولية العقد وتضمينه لفئات مجتمعية معينة.

لذا بدأ أطراف التعاون الدولي تحليل وتقييم أثر نشاطاتهم على العقود الاجتماعية الموجودة. بدأت وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية (BMZ) مثلا في العام 2017 بمراجعة تعاونها مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ناحية تأثيره على العقود الاجتماعية السائدة، فيتعيّن على المشاريع الجديدة ترك أثرٍ إيجابياً، أو على الأقل عدم التأثير سلباً على عملية تشكيل عقوداً اجتماعية جديدة. وقد أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فرقةَ عملٍ للمرونة خاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتشجيع على إعادة تفاوض العقود الاجتماعية في المنطقة، وتقوم حالياً بتجريب المشروع في الموصل في العراق.

## مراجع


Grävingholt, J., Ziaja, S., & Kreibaum, M. (2015). Disaggregating state fragility: A method to establish a multidimensional empirical typology. *Third World Quarterly 36*(7), 1281-1298.

Khan, M. (2017). Political settlements and the analysis of institutions. *African Affairs 117*(469), 636-655.

Loewe, M., & Zintl, T. (forthcoming). The social contract as a tool of analysis. Introductory chapter to a special issue 'In quest of a new social contract: How to reconcile stability and development in the Middle East and North Africa?'

McCandless, E., et al. (2018). *Forging resilient social contracts: A pathway to preventing violent conflict and sustaining peace*. Oslo: UNDP.


تم النشر بدعم مالي من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)


**د. ماركوس لوفة**
**كبير باحثين**
"تحول النظم الاقتصادية والاجتماعية
*المعهد الألماني لسياسة التنمية/*
*Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE)*

**أ. د. برنهارد تراوتنر**
**كبير باحثين**
"تحول (اللا) نظام السياسي"
*المعهد الألماني لسياسة التنمية/*
*Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE)*

**د. تينا زينتِل**
**كبير باحثين**
"تحول النظم الاقتصادية والاجتماعية"
*المعهد الألماني لسياسة التنمية/*
*Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE)*


DOI: 10.23661/bp6.2020

This Open-Access-Publication is free to read (https://www.die-gdi.de/publikationen/briefing-paper/), share and adapt under the terms of the CC BY 4.0

© German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE)
Tulpenfeld 6 · 53113 Bonn · Germany · Tel.: +49 (0)228 94927-0 · Fax: +49 (0)228 94927-130
die@die-gdi.de · www.die-gdi.de · twitter.com/DIE_GDI · www.facebook.com/DIE.Bonn · www.youtube.com/DIEnewsflash
ISSN (Online) 2512-9384

The DIE is a multidisciplinary research, policy advice and training institute for Germany's bilateral and for multilateral development co-operation. On the basis of independent research, it acts as consultant to public institutions in Germany and abroad on current issues of co-operation between developed and developing countries.